

وزارة العدل

قرار وزارى

رقم ٢٠١١/٩٤

بإصدار اللائحة الداخلية للمعهد العالى للقضاء

استنادا إلى المرسوم السلطانى رقم ٢٠١٠/٣٥ بإنشاء المعهد العالى للقضاء ،

وإلى موافقة مجلس المعهد العالى للقضاء ،

وإلى موافقة وزارة المالية رقم مالية - ت (٢٣٣٣) م .ت.د/١/٩/٢٠١١ المؤرخ ٢٦/٣/١٤٣٢هـ

الموافق ٢/٣/٢٠١١م ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة الداخلية للمعهد العالى للقضاء المرفقة .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى : ٢٥ / ٤ / ١٤٣٢هـ

الموافق : ٣٠ / ٣ / ٢٠١١م

محمد بن عبدالله بن زاهر الهنائى

وزير العدل

نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء

رئيس مجلس المعهد العالى للقضاء

## اللائحة الداخلية للمعهد العالي للقضاء

### الباب الأول

### تعريفات

#### المادة ( ١ )

فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى الموضح قرين كل

منها :

المعهد :

المعهد العالي للقضاء .

اللائحة :

اللائحة الداخلية للمعهد .

الرئيس :

رئيس مجلس المعهد .

المجلس :

مجلس المعهد .

الوزير :

وزير العدل .

العميد :

عميد المعهد .

مساعد العميد :

مساعد عميد المعهد .

لجنة الشؤون الوظيفية :

اللجنة المختصة بنظر شؤون أعضاء الهيئة والموظفين .

الوظائف المعادلة :

وظائف أعضاء محكمة القضاء الإدارى والادعاء العام والوظائف الفنية بوزارة الشؤون

القانونية .

أعضاء الهيئة :

أعضاء هيئة التدريس والتدريب بالمعهد .

**الموظف :**

كل من يشغل وظيفة إدارية دائمة أو مؤقتة بالمعهد .

**الراتب :**

الراتب الأساسى الشهرى المقرر للدرجة وتدخل فيه العلاوات الدورية والتشجيعية .

**البديل :**

المبلغ الذى يصرف علاوة على الراتب ولا يعتبر جزءا منه .

**الراتب الكامل :**

الراتب الأساسى مضافا إليه البدلات المستحقة للدرجة أو الوظيفة .

**الباب الثانى**

**إدارة المعهد**

**المادة ( ٢ )**

يتولى العميد إدارة شؤون المعهد العلمية والعملية والإدارية وفقا للأحكام المنصوص عليها فى المرسوم السلطانى رقم ٢٠١٠/٣٥ بإنشاء المعهد وفى هذه اللائحة ، ويكون مسؤولا عن تنفيذ السياسات العامة للمعهد التى يقرها المجلس ، وعن تنفيذ قراراته .

**المادة ( ٣ )**

يتولى العميد الاختصاصات الآتية :

- ١ - الإشراف على تنفيذ خطة الدراسة النظرية والعملية ، ومتابعة سيرها .
- ٢ - متابعة تنفيذ برامج التدريب المختلفة للقضاة والوظائف المعادلة ، وتقديم المقترحات بشأن تطويرها وإعداد تقارير بذلك ورفعها إلى الرئيس .
- ٣ - متابعة تنفيذ برامج التدريب المختلفة لأعوان القضاء ومن فى حكمهم وموظفى الادعاء العام والقانونيين العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والمحامين العمانيين وتقديم المقترحات بشأن تطويرها وإعداد تقارير بذلك ورفعها إلى الرئيس .
- ٤ - إعداد مشروع جدول أعمال المجلس بعد التشاور مع الرئيس وإعداد كافة الخلفيات ذات الصلة وإرسال الجدول إلى الأعضاء قبل التاريخ المحدد لاجتماع المجلس بوقت كاف .
- ٥ - الإشراف على إعداد مشروع الميزانية السنوية للمعهد ورفعها إلى المجلس .
- ٦ - اقتراح وسائل وسبل تقوية العلاقات بين المعهد والمعاهد المماثلة فى الدول الأخرى فيما يتعلق بالتدريب والدراسات القضائية ورفعها إلى المجلس .

- ٧- الموافقة على إجراءات التعيين فى الوظائف الإدارية بالمعهد ورفع أسماء المرشحين للرئيس .
- ٨ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدريب وتأهيل موظفى المعهد .
- ٩ - دراسة احتياجات المعهد ورفع توصيات بشأن ذلك إلى الرئيس .
- ١٠ - تشكيل اللجان الداخلية لدراسة موضوعات محددة .
- ١١ - دعوة محاضرين من أساتذة الجامعات أو معاهد أو مراكز تدريب القضاة وأعضاء الادعاء العام أو الخبراء المتخصصين للاستفادة من خبراتهم العلمية والعملية بعد موافقة المجلس .

#### المادة ( ٤ )

ينوب عن العميد فى حالة غيابه أقدم مساعديه .

#### المادة ( ٥ )

يتولى مساعدا العميد المهام والاختصاصات التالية :

- ١ - مراجعة مشروع خطة الدراسة النظرية والعملية والتدريب المستمر .
- ٢ - دراسة الموضوعات المحالة إليهم من العميد .
- ٣ - متابعة سير الدراسة والتدريب بالمعهد واقتراح سبل تطويرهما .
- ٤ - شؤون الدراسات العليا .
- ٥ - تنمية وتوثيق التعاون مع المعاهد المماثلة .
- ٦ - تنمية البحث العلمى .
- ٧ - أية مهام أخرى أكاديمية أو إدارية يسندها إليهم العميد .

#### المادة ( ٦ )

تشكل بالمعهد لجان برئاسة العميد أو أحد مساعديه تختص بالتالى :

- ١ - إعداد برامج التدريب المستمر وخطة الدراسة النظرية والعملية وتحديد مجالات التدريب وآلية تنفيذه بالتنسيق مع الجهات القضائية المختصة .
- ٢ - إعداد قاعدة بيانات (معلومات) قضائية وتشريعية ومتابعة تحديثها .
- ٣ - دراسة احتياجات المعهد من أعضاء هيئة التدريس أو التدريب وغيرها من الوظائف .
- ٤ - مراجعة البحوث والدراسات واختيار بعضها للنشر فى دورية المعهد .

- ٥ - تحديد مواضيع الندوات ، واقتراح مواعيد انعقادها .
- ٦ - إعداد برامج تدريب مختلفة لأعوان القضاء وتحديد مستوياتها ومددها .
- ٧ - إعداد برامج تدريب القانونيين العاملين بالجهاز الإدارى للدولة وذلك بعد التنسيق مع الجهات ذات الصلة .
- ٨ - إعداد برامج تدريب وتأهيل المحامين تحت التمرين والممارسين وتحديد مجالاتها بالتنسيق مع لجنة قبول المحامين والجهات القضائية المختلفة .
- ٩ - اقتراح أعداد الدارسين ، ووضع الامتحانات وتحديد مواعيدها واعتماد نتائجها . ويصدر بتشكيل اللجان واختصاصاتها وطريقة عملها قرار من العميد بعد موافقة الرئيس .

### الباب الثالث

#### الدراسات العليا والبحث العلمى

##### المادة ( ٧ )

تشكل بقرار من الرئيس لجنة للدراسات العليا والبحث العلمى برئاسة العميد وعضوية أربعة من أعضاء الهيئة على أن يكون مدير دائرة التدريس والتدريب مقررا للجنة ، ويتضمن القرار أعضاء احتياطيين ليحل أى منهم محل من يتعذر حضوره من الأعضاء . وتختص اللجنة بالآتى :

- أ - إعداد برنامج الدراسات العليا .
  - ب - إعداد لائحة الدراسات العليا .
  - ج - إعداد خطط الدراسات العليا .
  - د - اقتراح تشكيل لجان مناقشة الرسائل العلمية ، ولجان البحث العلمى .
  - هـ - العمل على تطوير البحث العلمى .
  - و - أية موضوعات أخرى تعرض عليها .
- وتجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها مرتين على الأقل خلال العام الدراسى ، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك . وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة للمساعدة فى أداء مهامها .

##### المادة ( ٨ )

تشكل بقرار من الرئيس لجنة للنشر العلمى برئاسة أحد مساعدى العميد وعضوية أربعة

من أعضاء الهيئة تختص بالآتى :

- أ - مراجعة البحوث العلمية والدراسات ، واختيار ما يصلح منها للنشر .
  - ب - وضع نظام دورية المعهد ، والقواعد المنظمة للنشر .
  - ج - العمل على تطوير المكتبة وتزويدها بالمراجع المهمة .
- وتحدد اللجنة أسلوب عملها ، ومواعيد اجتماعاتها ، وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها .  
ويكون رئيس قسم البحوث والدراسات القانونية والقضائية مقررا للجنة .

### المادة ( ٩ )

تنشر البحوث والدراسات القانونية والقضائية التى وافقت اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة على نشرها فى دورية المعهد .

### الباب الرابع

### شؤون أعضاء الهيئة والموظفين

### الفصل الأول

### شؤون أعضاء الهيئة

### المادة ( ١٠ )

يكون شغل وظائف أعضاء الهيئة بالتعيين من غير القضاة أو شاغلى الوظائف المعادلة أو بالندب كليا أو جزئيا من بين القضاة أو شاغلى الوظائف المعادلة أو أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ، أو من ذوى الخبرة والكفاءة العلمية والعملية ، وذلك بقرار من الرئيس بعد موافقة المجلس .

### المادة ( ١١ )

يجرى الإعلان عن وظائف أعضاء الهيئة الشاغرة التى يتم شغلها عن طريق التعيين ابتداء فى صحيفة يومية واحدة على الأقل ويجب أن يتضمن الإعلان نوع الوظيفة ودرجتها وشروط شغلها .

### المادة ( ١٢ )

لا يجوز التعيين إلا فى الوظائف المعلن عنها وبالشروط والدرجات المحددة لها حتى لو توافر لدى المتقدم لشغل إحداها مؤهل علمى أعلى أو خبرة عملية تزيد على الخبرة المطلوبة .

### المادة ( ١٣ )

يشترط فيمن يعين في إحدى وظائف أعضاء الهيئة ما يأتي :

- أ - أن يكون عمانى الجنسية .
- ب - أن يكون حسن السيرة والسلوك .
- ج - أن تتوافر فيه شروط شغل الوظيفة الواردة في الملحق رقم (١) من هذه اللائحة ، ويجوز الاستثناء من شرط الخبرة العملية بقرار من المجلس في الحالات التي يقدرها .
- د - أن لا يكون قد صدر ضده حكم نهائى بالسجن فى جنائية أو بعقوبة فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- هـ - أن لا يقل عمره عن عشرين عاما .
- و - أن يكون لائقا طبيا لشغل الوظيفة .

### المادة ( ١٤ )

استثناء من حكم الفقرة (أ) من المادة (١٣) من هذه اللائحة يجوز تعيين غير العمانيين فى وظائف التدريس أو التدريب بالمعهد ويكون تعيينهم بموجب عقود تبرم بينهم وبين الرئيس ، وتسرى عليهم أحكام هذه اللائحة وقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية فيما لم يرد به نص خاص فى العقد .

### المادة ( ١٥ )

مع مراعاة الأقدمية يكون شغل وظيفة مساعد العميد من بين أعضاء الهيئة بالمعهد ، أو بالندب من بين القضاة أو شاغلى الوظائف المعادلة .

### المادة ( ١٦ )

يكون التعيين من تاريخ استلام العمل ، أو من تاريخ دخول السلطنة بالنسبة لغير العمانى .

### المادة ( ١٧ )

تشكل بقرار من الرئيس لجنة الشؤون الوظيفية بالمعهد من عدد فردى لا يقل عن ثلاثة أعضاء برئاسة العميد أو أحد مساعديه .  
ويكون رئيس قسم شؤون الموظفين مقررا لها .  
وتختص اللجنة بالآتى :  
أ - النظر فى التعيين والترقية والنقل ومنح العلاوات التشجيعية .

ب - اقتراح مسميات الوظائف الإدارية بالمعهد واقتراح تعديلها وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي لكل وظيفة .

ج - إبداء الرأى فيما يعرض عليها من موضوعات .

### المادة ( ١٨ )

تجتمع لجنة الشؤون الوظيفية بناء على دعوة من رئيسها ، وتكون توصياتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس .  
وتصدر اللجنة توصياتها فى مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الموضوعات عليها ، وترفعها خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ إصدارها إلى الرئيس لاعتمادها .  
فإذا لم يتم اعتمادها أو الاعتراض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها إلى الرئيس اعتبرت نافذة من تاريخ انقضاء الأجل .  
أما إذا اعترض على أية توصية ، تعين أن يبين أسباب ذلك ، على أن يعرض ذلك على اللجنة للنظر فيه خلال أجل يحدده الرئيس فإذا انقضى هذا الأجل دون أن تبدى اللجنة رأيا اعتبر رأيه نافذا ، أما إذا تمسكت برأيها خلال الأجل المحدد كان عليها أن ترسل ذلك إلى الرئيس لاتخاذ القرار ، ويعتبر قراره فى هذه الحالة نهائيا .

### المادة ( ١٩ )

فيما عدا العميد يخضع لنظام تقارير الأداء الوظيفى أعضاء الهيئة من غير القضاة وشاغلو الوظائف المعادلة الذين أكملوا ستة أشهر على الأقل فى الخدمة .  
وتعد التقارير فى شهر أكتوبر من كل عام على النموذج المعد لهذا الغرض ، على أن يتم اعتمادها قبل نهاية شهر ديسمبر من كل عام .  
ويحدد التقرير النهائى على أساس أن المجموع الكلى للدرجات مائة درجة ، وتحدد مرتبة ممتاز ( بتسعين درجة فأكثر ) وجيد جدا ( بثمانين درجة فأكثر ) وجيد ( بسبعين درجة فأكثر ) ومقبول ( بخمسين درجة فأكثر ) وضعيف ( بأقل من خمسين درجة ) .

### المادة ( ٢٠ )

يتم تقويم الأداء الوظيفى لأعضاء الهيئة من خلال أدائهم فى التدريس والبحث العلمى ، أو التدريب العملى .

ويقوم مساعد العميد المختص بإجراء هذا التقييم ورفعها إلى العميد لاعتماده ، ويحدد التقرير النهائى مرتبة تقويم الأداء الوظيفى للعضو وفقا لمجموع الدرجات التى حصل عليها .

#### المادة ( ٢١ )

تشكل بقرار من الرئيس لجنة التظلمات من عدد فردى لا يقل عن خمسة أعضاء من بينهم رئيس اللجنة ممن لم يشتركوا فى إعداد تقارير تقويم الأداء الوظيفى ، وذلك للنظر فى التظلمات التى تقدم إليها من هذه التقارير .

#### المادة ( ٢٢ )

يوقع عضو الهيئة على تقرير تقويم أدائه الوظيفى ، وله أن يتظلم منه إلى العميد خلال ثلاثين يوما من تاريخ توقيعه بالعلم .  
وعلى العميد إحالة التظلم إلى لجنة التظلمات التى يجب عليها أن تبت فى التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامها له . ويكون قرارها فى التظلم نهائيا .

#### المادة ( ٢٣ )

يعرض العميد على المجلس أمر من يحصل من أعضاء الهيئة على تقريرين متتاليين بأقل من مرتبة جيد ، فإذا تبين للمجلس أنه يصلح لوظيفة أخرى فى ذات درجة وظيفته أو وظيفة معادلة لها أصدر قرارا بنقله إليها مع احتفاظه براتبه ويمنح علاوات وبدلات الوظيفة المنقول إليها . أما إذا كان لا يصلح لوظيفة أخرى أصدر المجلس قرارا بإنهاء خدمته .

#### المادة ( ٢٤ )

مع مراعاة المادة (١٠) من هذه اللائحة يكون الندب إلى وظائف أعضاء الهيئة وفقا لما يأتى :

أ - إذا كان المنتدب من شاغلى وظائف القضاة أو الوظائف المعادلة فيشترط ألا تقل وظيفة المنتدب عن وظيفة قاض أو ما يعادلها مع خبرة عملية فى مجال هذه الوظيفة لا تقل عن أربع سنوات للحاصلين على مؤهل جامعى ، أو سنتين للحاصلين على الماجستير .

ب - إذا كان المنتدب من ذوى الخبرة والكفاءة العلمية والعملية فيشترط أن تكون لديه خبرة فى مجال الشريعة أو القانون لا تقل عن عشر سنوات تالية للمؤهل المطلوب لشغل الوظيفة المنتدب إليها .

### المادة ( ٢٥ )

يجوز بقرار من الرئيس ، بناء على توصية العميد ، الاستعانة بالقضاة وشاغلى الوظائف المعادلة أو أساتذة الجامعات المتقاعدين للتدريس أو التدريب بالمعهد مقابل مكافأة مقطوعة ، يتم تحديدها وفقا للنظام المعمول به فى المعهد بالنسبة للأساتذة الزائرين .

### الفصل الثانى

### الترقيات

### المادة ( ٢٦ )

تكون ترقية عضو الهيئة من غير القضاة وشاغلى الوظائف المعادلة إلى الوظيفة الأعلى مباشرة وفقا للشروط الآتية :

- أ - توفر الوظيفة الشاغرة والاعتماد المالى فى موازنة المعهد .
  - ب - أن يكون قد أمضى فى الوظيفة الأدنى مباشرة للوظيفة المرقي إليها مدة أربع سنوات على الأقل .
  - ج - أن يكون ملتزما فى عمله ومسلكه بواجبات وظيفته .
  - د - ألا يقل تقرير أدائه الوظيفى فى السنة السابقة على الترقية عن مرتبة جيد .
  - هـ - أن تتوافر لديه شروط شغل الوظيفة المرقي إليها .
- وفيما عدا ذلك تراعى أحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية .

### المادة ( ٢٧ )

يجب على المعيد أن يحصل على درجة الماجستير خلال مدة لا تجاوز أربع سنوات من تاريخ تعيينه ، كما يجب على المحاضر الحصول على درجة الدكتوراه خلال مدة لا تجاوز أربع سنوات من تاريخ القيد للحصول عليها .

واستثناء من ذلك يجوز فى الحالتين مد المدة المشار إليها لمدة سنة أخرى بقرار من الرئيس .

وتنقل خدمة من لم يحصل على الماجستير فى المدة المحددة إلى وظيفة إدارية بقرار من الرئيس بعد موافقة المجلس .

### الفصل الثالث

## الراتب والعلاوات والمكافآت

### المادة ( ٢٨ )

يستحق عضو الهيئة بداية الراتب المقرر لدرجة وظيفته طبقا للملحق رقم (١) من هذه اللائحة . ويجوز منحه راتبا يزيد على الراتب المقرر لهذه الوظيفة إذا زادت مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغلها ، وذلك بمنحه علاوة أو أكثر من علاوات درجة وظيفته عن كل سنة من سنوات الخبرة الزائدة .

### المادة ( ٢٩ )

تستحق العلاوة الدورية فى الأول من يناير من كل عام بالفئة المقررة لدرجة الوظيفة التى يشغلها عضو الهيئة وفقا لما هو مبين بالملحق رقم (١) من هذه اللائحة . ولا يستحق هذه العلاوة من لم يكمل ستة أشهر من تاريخ تعيينه .

### المادة ( ٣٠ )

يستحق المرقى أول مربوط درجة الوظيفة المرقى إليها أو الراتب الذى وصل إليه مضافا إليه علاوة من علاوات درجة الوظيفة المرقى إليها أيهما أكبر .

### المادة ( ٣١ )

يجوز بقرار من الرئيس منح عضو الهيئة علاوة تشجيعية أو علاوتين بفئة العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته مرة واحدة فى السنة ، وبحد أقصى أربع علاوات فى الدرجة الواحدة ، بشرط أن يكون قد قدم بحوثا أو دراسات فى القانون أو الشريعة الإسلامية تسهم فى تطوير العمل بالمعهد بشقيه النظرى والتطبيقى ، وأن يكون تقويم أدائه الوظيفى فى السنة السابقة على المنح لا يقل عن مرتبة جيد . ولا يمنع منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة الدورية .

### المادة ( ٣٢ )

يجوز بقرار من الرئيس أو من يفوضه منح مكافأة تشجيعية لعضو الهيئة إذا قدم بحوثا أو دراسات فى الشريعة أو القانون أو اقتراحات تسهم فى تطوير العمل بالمعهد بشقيه النظرى والتطبيقى أو تحسين طرق التدريب التكويني أو المستمر . ولا يتجاوز مقدار هذه المكافأة راتب شهر واحد فى المرة الواحدة ، وبحد أقصى أربع مرات فى السنة المالية الواحدة .

### المادة ( ٣٣ )

يمنح بقرار من الرئيس من يندب من خارج المعهد للتدريس أو التدريب بالمعهد مكافأة مالية بالفئات المبينة بالملحق رقم (٣) من هذه اللائحة .

### المادة ( ٣٤ )

تكون قيمة المكافأة بالنسبة للمادة التي لا تحدد بساعة معتمدة مبلغا قدره ( ١١٠٠ ) ألف ومائة ريال عماني ، وتمنح بقرار من الرئيس .

### المادة ( ٣٥ )

يمنح بقرار من الرئيس من يكلف بالتدريس أو التدريب من أعضاء الهيئة في الفصل الصيفي مكافأة مالية عن كل أربعة أسابيع على النحو الآتي :

أ - (١٠٠٠) ألف ريال عماني لشاغل الدرجة (أ) الواردة بالملحق (١) من هذه اللائحة .

ب - ( ٨٠٠ ) ثمانمائة ريال عماني لشاغل الدرجة (هـ) وما يعلوها الواردة بالملحق (١) من هذه اللائحة .

### المادة ( ٣٦ )

تصرف بقرار من الرئيس مكافأة مالية قدرها ( ٢٠٠ ) مائتا ريال عماني يوميا ، وبحد أقصى (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عماني للأساتذة الزائرين من خارج السلطنة الذين يقومون بالتدريس والتدريب بالمعهد خلال مدة زيارتهم .

### المادة ( ٣٧ )

يتحمل المعهد مصاريف السكن والنقل والإعاشة للأستاذ الزائر من خارج السلطنة ، وكذا تذكرة السفر على درجة رجال الأعمال قدوما للسلطنة وذهابا منها ما لم تتكفل بها جهة أخرى .

## الفصل الرابع

### البدلات

### المادة ( ٣٨ )

يمنح بدل إدارة للعميد قدره (٢٠٠) مائتا ريال عماني شهريا ، و(١٠٠) مائة ريال عماني شهريا لمساعد العميد .

ويوقف صرف هذا البديل فى أى من الحالات الآتية :

- أ - النقل من الوظيفة .
- ب - الإجازة الاعتيادية ، أو الإجازة بدون راتب .
- ج - أيام الغياب .
- د - الإيفاد خارج السلطنة لمدة تزيد على ستة أشهر فى بعثة أو إجازة دراسية أو دورة .

#### المادة ( ٣٩ )

يمنح عضو الهيئة بدلات الماء ، والكهرباء ، والسكن ، والنقل ، والهاتف بالفئات المحددة بالملحق ( ٢ ) من هذه اللائحة .

ويحدد هذا الملحق حالات وقف صرف هذا البديل . كما يحدد مقدار البديل الذى يصرف لغير العماني .

أما بدلات الإيفاد فى مهمة رسمية أو التدريب وغيرها من البدلات فتسرى عليها أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية .

#### المادة ( ٤٠ )

يكون تنظيم وتأثيث المساكن الحكومية وفقا للقواعد المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية .

### الفصل الخامس

#### الإجازات

#### المادة ( ٤١ )

يستحق عضو الهيئة إجازة اعتيادية سنويا براتب كامل لمدة خمسين يوما ، ولا يجوز له القيام بهذه الإجازة قبل انقضاء ستة أشهر على الأقل من تاريخ استلامه العمل بعد التعيين المبتدأ .

#### المادة ( ٤٢ )

تنظم إجازات أعضاء الهيئة سنويا بجدول يعتمد عليه العميد . ويحدد الجدول مواعيد هذه الإجازات مع مراعاة انتظام الدراسة بالمعهد .

#### المادة ( ٤٣ )

يستحق عضو الهيئة إجازة طارئة براتب كامل لمدة عشرة أيام فى العام .

#### المادة ( ٤٤ )

فيما عدا الإجازة المرضية ، تمنح الإجازات بأنواعها المختلفة بقرار من العميد بناء على طلب عضو الهيئة .

#### المادة ( ٤٥ )

مع مراعاة حكم المادة (٤٤) من هذه اللائحة تمنح بقرار من الرئيس بناء على توصية العميد وطلب من عضو الهيئة الإجازات الآتية :

- أ - الإجازة الخاصة بدون راتب لمرافقة الزوج أو الزوجة فى بعثة أو منحة دراسية أو دورة تدريبية أو إجازة دراسية .
- ب - إجازة للمشاركة فى الأنشطة الرياضية براتب كامل .
- ج - إجازة لمرافقة مريض للعلاج براتب كامل .

#### المادة ( ٤٦ )

يجوز بقرار من الرئيس منح عضو الهيئة إجازة تفرغ علمى براتب كامل لمدة لا تتجاوز سنة بناء على توصية العميد متى استوفى الشروط الآتية :

- أ - أن يكون قد أمضى أربع سنوات على الأقل فى الخدمة بعد حصوله على الدكتوراه .
  - ب - أن يتقدم ببرنامج بحث علمى مفصل .
  - ج - أن يحصل على موافقة الجهة المراد إنجاز البرنامج العلمى بها .
- ويجب على عضو الهيئة أن يقدم عند عودته نسخة من البحث أو البحوث التى أعدها .

#### المادة ( ٤٧ )

يجوز بقرار من الرئيس استضافة أعضاء من هيئات التدريس أو التدريب بالمعاهد القضائية أو الجامعات لقضاء إجازة تفرغ علمى طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من الرئيس .

#### المادة ( ٤٨ )

يجوز بقرار من الرئيس منح عضو الهيئة إجازة فى أى من الحالات الآتية :

- أ - إجازة علمية براتب كامل لمدة لا تتجاوز ثمانية وعشرين يوما ، وفقا للقواعد المنظمة لذلك .
- ب - إجازة لمدة لا تتجاوز عشرة أيام براتب كامل مرة واحدة خلال العام الدراسى لحضور المؤتمرات والندوات ، بناء على توصية العميد .

ج - إجازة لمدة خمسة أيام براتب كامل خلال العام الدراسى لمناقشة الرسائل العلمية .  
ويستحق عضو الهيئة فى الحالتين المنصوص عليهما فى البندين ( أ ، ب ) تذاكر سفر بالدرجة السياحية ، ومصاريف التسجيل والبدايات المقررة للمهمة الرسمية .

## الفصل السادس

### شؤون موظفى المعهد

#### المادة ( ٤٩ )

يضع الرئيس المباشر تقارير تقويم الأداء الوظيفى عن الموظفين الخاضعين لإشرافه ، ثم يعرضها على مساعد العميد المختص للاعتماد .  
ويجب على قسم شؤون الموظفين فور اعتماد التقارير إخطار الموظف الذى حدد التقرير درجة كفاءته بمرتبة أقل من جيد بمضمون التقرير المعد عنه كتابة .  
وعلى الرئيس المباشر إخطار الموظف بأوجه الضعف فى أدائه أولاً بأول خلال العام الذى يوضع عنه التقرير .

#### المادة ( ٥٠ )

يعرض العميد أمر من يحصل من الموظفين على تقريرين متتاليين بمرتبة ضعيف على لجنة الشؤون الوظيفية ، التى يجب عليها أن توصى إما بنقله إلى وظيفة أخرى معادلة أو إنهاء خدماته بقرار من الرئيس .

#### المادة ( ٥١ )

يسرى على الموظفين الأحكام المنصوص عليها فى المواد ( ٢٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ) من هذه اللائحة .

## الفصل السابع

### واجبات الوظيفة والمسائلة

#### المادة ( ٥٢ )

مع مراعاة حكم المادتين (١٠٣) و (١٠٤) من قانون الخدمة المدنية يجب على أعضاء الهيئة :  
١ - أن يتفرغوا للتدريس بإلقاء المحاضرات المتعمقة والانتظام فى عملهم والقيام بأعمال اللجان التى يكونون أعضاء فيها ، والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات ، والقيام بكل ما يكلفون به مما يدخل فى اختصاص وظائفهم ، وعدم القيام بأى عمل لا يتفق مع كرامة واحترام هذه الوظائف .

- ٢ - حفظ النظام أثناء المحاضرات والتأكد التام من انتظام الدارسين فى الدراسة ومتابعتهم فى تنفيذ ما يسند إليهم من واجبات خاصة بالبحوث والدراسات .
- ٣ - عدم القيام بعمل من أعمال الخبرة أو إبداء الرأى فى موضوع معين للغير إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الرئيس ، وعدم إلقاء المحاضرات أو إعطاء الدروس فى غير المعهد إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من العميد .
- وفى كل الأحوال يجب على العميد أن يرفع أمر كل من يخالف ذلك إلى الرئيس الذى يجوز له منع العضو من مباشرة هذا العمل .

### المادة ( ٥٣ )

يسأل أعضاء الهيئة من غير القضاة وشاغلى الوظائف المعادلة إداريا أمام مجلس يصدر بتشكيله وتحديد نظام عمله والعقوبات الجائز توقيعها قرار من الرئيس بعد موافقة المجلس .

### الفصل الثامن

### انتهاء الخدمة

### المادة ( ٥٤ )

تنتهى خدمة عضو الهيئة ، من غير القضاة وشاغلى الوظائف المعادلة ، لأحد الأسباب الآتية :

- أ - بلوغ سن الستين .
- ب - الاستقالة .
- ج - عدم اللياقة الصحية بقرار من الجهة الطبية المختصة ، على أن يصدر هذا القرار بعد استنفاد الإجازة المرضية ما لم يطلب عضو الهيئة إنهاء خدمته قبل انتهاء هذه الإجازة .
- د - فقد الجنسية العمانية ، وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ فقدها .
- هـ - الإحالة إلى التقاعد أو الفصل من الخدمة بقرار من مجلس المساءلة .
- و - الحكم نهائيا بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، وتعتبر الخدمة منتهية من تاريخ صدور الحكم عليه ابتدائيا بالعقوبة ، ويجوز بناء على موافقة الرئيس إبقاء عضو الهيئة فى الخدمة إذا كان الحكم لأول مرة أو مع وقف التنفيذ ،

- وتبين من ظروف الواقعة وأسباب الحكم أن استمراره فى الخدمة لا يتعارض مع مقتضيات الوظيفة وطبيعتها .
- ز - الحصول على تقريرين متتاليين بمرتبة ضعيف ، وذلك بناء على توصية المجلس .
- ح - إلغاء الوظيفة ، وذلك دون الإخلال بحكم المادة (١٤٧) من قانون الخدمة المدنية .
- ط - الوفاة .

#### المادة ( ٥٥ )

يجوز مد خدمة عضو الهيئة الذى يبلغ سن الستين ، بقرار من المجلس إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة وذلك بحد أقصى خمس سنوات ، ويكون المد بناء على طلب العميد ، وذلك قبل تسعين يوما على الأقل من تاريخ بلوغ العضو سن التقاعد .

#### المادة ( ٥٦ )

تكون استقالة عضو الهيئة من الوظيفة مكتوبة وغير مشروطة ، ومحددا بها تاريخ انتهاء الخدمة ، ويجب أن تقدم قبل هذا التاريخ بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما ولا تكون الاستقالة مقبولة إلا بموافقة الرئيس .

ويجب البت فى طلب الاستقالة بالقبول أو الرفض خلال فترة الثلاثين يوما المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وإلا اعتبرت مقبولة بحكم القانون .

ويجوز خلال هذه المدة إرجاء قبول الاستقالة لموعد آخر لأسباب تتعلق بمصلحة العمل .

ويجب على عضو الهيئة أن يستمر فى عمله إلى أن يبلغ بقرار قبول الاستقالة أو إلى أن تنقضى المدة المشار إليها فى أى من الفقرتين السابقتين .

#### المادة ( ٥٧ )

إذا كان عضو الهيئة محالا إلى المساءلة الإدارية فلا تقبل الاستقالة إلا بعد انتهاء المساءلة بغير عقوبة الإحالة للتقاعد ، أو الفصل من الخدمة .

#### المادة ( ٥٨ )

يعتبر عضو الهيئة مقدا استقالته فى أى من الحالتين الآتيتين :

أ - إذا تغيب عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة ، أو خمسين يوما غير متصلة فى السنة وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ تغيبه إذا كانت المدة متصلة ، ومن اليوم

التالى لاكتمال مدة الخمسين يوماً إذا كانت المدة غير متصلة ، ما لم يعد إلى عمله خلال سبعة أيام من تاريخ اكتمال أى من المدتين ويقدم عذرا مقبولاً ، إلا إذا كان غيابه نتيجة عذر قهرى .

أما إذا عاد وقدم عذرا مقبولاً حسبت مدة الغياب إجازة اعتيادية حسبما يسمح به رصيده منها ، وذلك بمراعاة الحد الأقصى لمدة الإجازة ، وإلا حرم من راتبه الكامل أو جزء منه حسب الأحوال .

فإذا عاد خلال الأجل المذكور ولم يقدم عذرا أو قدم عذرا غير مقبول حرم من راتبه الكامل عن مدة تغيبه مع عدم الإخلال بالمساءلة الإدارية .

ب - إذا التحق بخدمة حكومة أو جهة أجنبية سواء داخل السلطنة أو خارجها بدون ترخيص من الرئيس ، وتعتبر مدة خدمته منتهية من تاريخ التحاقه لدى هذه الحكومة أو الجهة .

ولا يعتبر عضو الهيئة مستقيلاً إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات المساءلة الإدارية .

#### المادة ( ٥٩ )

إذا عوقب عضو الهيئة بالإحالة إلى التقاعد أو الفصل من الخدمة انتهت خدمته من تاريخ القرار الصادر بالعقوبة ، ويخلى طرفه خلال سبعة أيام على الأكثر من هذا التاريخ . ويستحق عضو الهيئة راتبه الكامل حتى تاريخ إخلاء طرفه ، ما لم يكن موقوفاً عن العمل ، فيستحق راتبه الذى كان يتقاضاه أثناء وقفه حتى هذا التاريخ .

ملحق ( ١ )

شروط شغل وظائف أعضاء الهيئة

المسمى الوظيفي	الدرجة	الراتب الأساسي	العلاوة الدورية	الحد الأدنى لشروط شغل الوظيفة
عميد	أ	٢٠٠٥	٥٠	دكتوراه في مجال الشريعة أو القانون و خبرة ست سنوات في التدريس والتدريب .
مساعد العميد محاضر ( أ )	ب	١٥٤٠	٤٠	دكتوراه في مجال الشريعة أو القانون و خبرة أربع سنوات في التدريس والتدريب .
محاضر ( ب )	ج	١١٩٠	٤٠	دكتوراه في مجال الشريعة والقانون و خبرة سنتين في التدريس والتدريب .
محاضر	د	٩٧٠	٤٠	- دكتوراه في مجال الشريعة والقانون . - أو ماجستير في مجال الشريعة أو القانون و خبرة أربع سنوات في التدريس والتدريب .
معيد	هـ	٨٥٠	٢٠	مؤهل جامعي في مجال الشريعة أو القانون بتقدير لا يقل عن جيد جدا .

ملحق (٢)

بدلات الماء والكهرباء والسكن والنقل والهاتف لأعضاء الهيئة

الدرجة	بدل الماء	بدل الكهرباء	بدل السكن	بدل النقل	بدل الهاتف
أ	٢٠	٥٠	٤٠٠	%١٥	٣٠
ب	٢٠	٥٠	٤٠٠	%١٥	٣٠
ج	٢٠	٥٠	٤٠٠	%١٥	٣٠
د	٢٠	٥٠	٤٠٠	%١٥	٣٠
هـ	٨	٣٦	٤٠٠	%١٥	١٥

أولاً : يوقف صرف بدلات الماء والكهرباء والسكن فى الحالات الآتية :

أ - مدة الغياب عن العمل ، إذا حسب الغياب إجازة بدون راتب .

ب - مدة الإجازة بدون راتب .

ج - مدة الإقامة فى مسكن مزود بالماء والكهرباء ، أو فى فندق أو دار للضيافة

على نفقة المعهد لأكثر من أسبوعين .

ثانياً : يوقف صرف بدل النقل فى حالة استعمال سيارات المعهد ، وكذلك أيام الغياب

والإجازات بدون راتب .

ثالثاً : يشترط لصرف بدل الهاتف ثبوت وجود هاتف باسم الموظف بشهادة من جهة

الاختصاص . ويوقف صرف هذا البدل فى حالة ثبوت قطع الخدمة .

رابعاً : يمنح غير العماني بدل النقل بنسبة ١٥% من الراتب ، وبحد أقصى قدره (٧٥)

خمسة وسبعون ريالاً عمانياً .

ملحق (٣)

ملحق مكافآت المتدربين للتدريس أو التدريب

مبلغ الساعة المعتمدة	مبلغ الساعة التدريبية	الوظيفة / الدرجة العلمية
٥٠٠	٤٠	قاضى محكمة عليا
٤٠٠	٤٠	قاضى محكمة استئناف
٣٥٠	٣٠	قاضى محكمة ابتدائية أول / قاضى محكمة ابتدائية ثان / قاضى
٥٠٠	٤٠	دكتوراه
٣٥٠	٣٠	ماجستير